

تقرير

قرّر مصرف لبنان أن يلجأ إلى الشفافية لمواجهة ادعاءات صندوق النقد الدولي له بوجود عجز في الأصول الأجنبية الصافية. نشر الميزانية كان منقطعاً طوال السنوات الماضية بصورة مخالفة للمادة 117 من قانون النقد والتسليف، وهناك حديث واسع عن كون هذه الميزانية المنشورة مخالفة للمادة نفسها التي تفرض تضمينها كل عمليات المصرف لا أجزاء منتقاة منها

# شفافية ناقصة

## مصرف لبنان ينشر ميزانية 2015

### محمد وهبة

بعد انقطاع دام سنوات، قرّر مصرف لبنان أن يطبق المادة 117 من قانون النقد والتسليف التي توجب عليه نشر ميزانيته السنوية وتقريراً عن عملياته في عام 2015. ما هو واضح ومفهوم في هذه الميزانية، هو أن مصرف لبنان سخر الأدوات النقدية لتمويل الدين العام عبر قناة أساسية هي المصارف، وأنه عمل على تحفيز أرباح هذه القناة وعلى تحفيز نمو القطاعات المرتبطة بها. نموذج رتب أعباء كبيرة، عبرت عنها الربحية الهزيلة للمصرف المركزي التي بلغت 58,7 مليون دولار، ودخول البنك المركزي كمولد أساسي للدين العام، ما فرض عليه تعقيم سيولة المصارف من خلال إصدار شهادات إيداع بالليرة وبالدينار بفوائد أعلى من سندات الخزينة. سلوك مصرف لبنان قد يكون اضطرارياً لدرء المخاطر النقدية، لكن الخبراء يعتقدون أنه بات سلوكاً محفوفاً بالمخاطر.

### شفافية ناقصة

النقص في الشفافية أثار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين طالبا مصرف لبنان بإزالة الغموض عن ميزانيته وعملياته. وزادت حدة الاشتباكات بين الطرفين، بعدما أنهى صندوق النقد الدولي التقييم المالي لوضع مصرف لبنان، إذ تبين له أن الأصول الأجنبية الصافية باتت عاجزة، ما يعني أن ما يملكه مصرف لبنان من عملات أجنبية، أقل مما عليه. مصادر مصرف لبنان قالت لـ«الأخبار» إن هذه الأصول ليست عاجزة، بل النقص يقع في طريقة الاحتساب التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ونحن نتفاوض معه على هذا الأمر... هذا النقاش لم ينته بعد، وإنما قرّر مصرف لبنان أن يظهر شفافيته إلى العلن، أي تطبيق المادة 117 من قانون النقد والتسليف التي توجب على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «أن يقدم لوزير المال قبل 30 حزيران من كل سنة، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية وتقريراً عن عمليات المصرف خلالها، على أن تنشر الميزانية والتقرير في الجريدة الرسمية خلال الشهر الذي يلي».

هكذا ظهر «التقرير» في العدد الأخير من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2016/7/14. لكن «الميزانية» المنشورة لم تظهر تماماً كما نصّت عليها المادة 117، إذ جاءت عمومية ومختصرة، حتى إنها أبسط من موازنة مصرف تجاري، يتضمن التقرير أقساماً؛ أولها

الموجودات الأجنبية  
خسرت 771 مليون دولار  
في تشرين الثاني  
(مروان طحطح)



### ودائع الحكومات بلغت 68 مليون دولار أي إن الودائع السعودية والكويتية والإماراتية مسحوبة

يشير إلى وفرة السيولة في القطاع المصرفي.

السيولة الوفيرة تتطلب إدارة، وهي أحد مصادر تمويل الدولة. هذا ما كان يعمل مصرف لبنان عليه منذ سنوات. كان يمتص السيولة بواسطة إصدارات من شهادات الإيداع بالليرة وبالدينار، أي إنه كان يستدين بمبالغ بالليرة وبالدينار من المصارف ثم يشتري (يكتتب) سندات خزينة (دين) تصدرها وزارة المال. في عام 2015، بلغت قيمة سندات الخزينة التي اكتتب بها مصرف لبنان 16265 مليار ليرة، فيما ارتفعت محفظة شهادات الإيداع بالليرة من 29675 مليار ليرة في نهاية 2014 إلى 34697 مليار ليرة في نهاية 2015، وارتفعت شهادات الإيداع بالدينار من 6559 مليون دولار إلى 9109 ملايين دولار. هذا يعني أن مصرف لبنان امتص نحو 5,8 مليارات دولار في عام 2015 وحدها.

لكن السؤال يبقى، لماذا هذه «اللفة»؟ لماذا لا تكتتب المصارف بسندات الخزينة التي تصدرها وزارة المال مباشرة؟ الإجابة تكمن في رفض المصارف زيادة حصتها من تمويل

الدين العام، وفي أن «المركزي» يمنحها فوائد أعلى على شهادات الإيداع من تلك التي تحصل عليها من سندات الخزينة، وبالتالي فإن مصلحتها و«جدارتها» تكمنان في الأرباح الأكبر. بحسب الجداول المرفقة في التقرير، يظهر أن لدى مصرف لبنان محفظة أسهم وسندات بقيمة 18 مليار دولار في نهاية 2015 مقارنة بـ 14 ملياراً

في 2014، ولديه محفظة تسليفات بقيمة 5,3 مليارات دولار 95% منها مبالغ مسلفة للمصارف. كذلك تشير الميزانية إلى أن ودائع الحكومات بلغت 68 مليون دولار، أي إن غالبية الودائع السعودية والكويتية والإماراتية التي كانت تبلغ قيمتها الإجمالية 1,5 مليار دولار، مسحوبة من مصرف لبنان. ويحمل مصرف لبنان في ميزانيته ودائع للحكومة

### حسابات «فاست فود»

في القسم الخامس من تقرير مصرف لبنان المنشور في الجريدة الرسمية، تظهر الحسابات المالية لمصرف لبنان على نحو عام مختصر لا يكشف عن التفاصيل ولا يميّز في موجودات مصرف لبنان الأجنبية بين ما له وما عليه. تبدو الحسابات كأنها وجبة «فاست فود». الهدف من التمييز، هو أن مصرف لبنان لا يشعر بأي ضغط أو أي عبء ناتج عن أي دين بالليرة طالما أنه الجهة التي تطبع النقود والمسؤول عن إدارتها. المشكلة الأساسية هي في الديون بالعملات الأجنبية التي لا يتحكّم فيها المصرف، بل يسعى لإدارة قنواتها وتدفقاتها. حسابات مصرف لبنان تشير إلى أن موجوداته في الخارج بلغت في نهاية 2015 نحو 37 مليار دولار مقارنة بـ 37,8 مليون دولار في نهاية 2014 (هذه الموجودات مكوّنة من الاحتياط الإلزامي المتوجب على المصارف أن تودعه مجاناً لدى مصرف لبنان، ومن ودائع المصارف بالعملات الأجنبية، ومن الأموال التي استدانها مصرف لبنان بواسطة شهادات الإيداع، ومن أمواله الخاصة بالدولار). الخلاف بين مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي هو على البند الأخير، أي الموجودات الصافية بالدولار. صندوق النقد يقول أنها عاجزة أو سلبية، ومصرف لبنان يقول إنها فائضة، لكن الثابت أن هذه الحسابات المنشورة لا توضح هذه الصورة ولا تزيل أي التباس، بل تزيد غموضاً وشكوكاً.